

POLICY BRIEF

النموذج التنموي الجديد في المغرب: دروس لليبيا؟

نبذة

تتناول هذه الورقة النموذج التنموي الجديد في المغرب، الذي انبثق عن مبادرة أطلقها الملك محمد السادس لمعالجة التحديات المتعددة التي تواجهها المملكة. لهذه الغاية، تراجع هذه الورقة الآليات المستخدمة لبلورة هذه الرؤية الجديدة، كما تعين الاقتراحات التي طرحها الخبراء لدفع عجلة التنمية في البلاد، بالإضافة إلى التحديات التي تتخلل عملية تنفيذ هذه الاستراتيجية الجديدة. ويتساءل الكاتب عما إذا كان يمكن استخلاص الدروس من هذا النموذج لتستفيد منها دول أخرى تواجه التحديات نفسها، وما إذا كان هذا النموذج مفيداً لليبيا في الأساس على الرغم من أوجه الاختلاف الواضحة بين السياقين. والجدير بالذكر هو أن التجربة المغربية توفر دراسة حالة تكشف كيف يستطيع الليبيون العمل معاً لوضع خارطة طريق جامعة وتشاركية. ومن شأن خارطة الطريق هذه أن تقدّم رؤية موحدة لليبيا على الرغم من تنوعها الجغرافي وانقساماتها السياسية.

Issue 2022/09
January 2022

المؤلف

عبد الله الترابي

صحفي سياسي، كاتب عمود و رئيس تحرير سابق لمجلة تيلكيل، إحدى أبرز المجلات المغربية، حاصل على دبلومات عليا في القانون و العلوم السياسية (معهد العلوم السياسية بباريس، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء).

"منصة الحوار الليبي" تابعة لبرنامج مسارات الشرق الأوسط في معهد الجامعة الأوروبية. يرمي المشروع إلى إقامة منتدى للحوار والتبادل بين القوى السياسية الرئيسية في ليبيا، والباحثين الليبيين والدوليين، والجهات الفاعلة الأساسية في المجتمع الدولي، بشأن سياسات أساسية لمستقبل ليبيا.

في 19 نوفمبر 2019، أنشأ الملك محمد السادس هيئة استشارية سُميت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، وكُلِّفت بإعداد تقرير شامل عن الوضع الراهن للتنمية في المغرب، واقتراح نموذج تنموي جديد للبلاد قابل للتنفيذ على المدى المتوسط والبعيد، وقادر على تقويم مختلف الاختلالات التي يشهدها المغرب على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، والمجالي، والبيئي. وعيّن الملك شكيب بنموسى¹ رئيساً للجنة، التي ضمت 35 شخصية من مختلف التخصصات والتوجهات، من بينها 10 نساء ومغاربة متواجدون خارج البلاد، اختيروا لخبرتهم وكفاءتهم المهنية والعلمية.²

أعطى الملك اللجنة الخاصة مهلة ستة أشهر لرفع تقريرها إليه، غير أن جائحة كوفيد - 19 قلبت الأوراق وغيّرت المعطيات على المستويين الوطني والدولي، فمدد عمل اللجنة من أجل تضمين التقرير الأولويات الجديدة التي فرضتها الجائحة، ورسم توجهات إضافية استناداً إلى الوضع الجديد.

وبعد أكثر من عام ونصف العام من العمل والاجتماعات، رفع بنموسى للملك محمد السادس تقرير اللجنة في 25 مايو 2021،³ في استقبال رسمي أجري في القصر الملكي في مدينة فاس، وحضره رئيس الحكومة، ومجموعة من الوزراء ورؤساء الأحزاب وممثلي مختلف المؤسسات الدستورية. وبعد الاستقبال مباشرة أصدر الملك توجيهاته للحكومة ومؤسسات البلاد بالمساهمة في تطبيق المقترحات التي أوصى بها التقرير، معتبراً هذا الأخير "طموحاً وأفقاً جديداً للتنمية" في المغرب، بحسب ما جاء في بلاغ الديوان الملكي.

سنبين في هذه الورقة السياق العام الاقتصادي والاجتماعي الذي دفع الملك محمد السادس إلى إعادة النظر في النموذج التنموي الذي كان مُعتمداً في المغرب منذ عشرين عاماً، وإنشاء لجنة تضع توجهها جديداً على المستويات كافة. سنتناول أيضاً كيفية إعداد اللجنة لتقريرها، ومقاربة العمل التي انتهجتها، والخبرات التي استعانت بها. ثم سنفصل المقترحات التي خلصت إليها اللجنة، والتشخيص التي توصلت إليه في ما يتعلق بمعوقات التنمية في المغرب وكيفية علاجها. وسنستعرض كيف تلقت أطياف المجتمع المغربي هذا التقرير.

نظراً إلى تميز التجربة المغربية التي تقدم دروساً للدول الأخرى، سنختتم هذه الورقة ببضع التوصيات التي يمكن لليبيا الاستفادة منها. فقد تهتم ليبيا على وجه الخصوص بالدور التوجيهي الذي لعبته مؤسسات الدولة في التجربة المغربية وبعدها التشاركي ومراعاتها للتنوع في البلاد.

سياق تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي

شهد المغرب خلال الأعوام العشرين الأخيرة من حكم الملك محمد السادس، سلسلتين من العمليات الإصلاحية التي طالت المؤسسات السياسية، والمجالين الاقتصادي والاجتماعي.

بدأت السلسلة الأولى من الإصلاحات في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، وتجلت خصوصاً في إجراء عملية مصالحة وطنية، حيث أنشئت هيئة الإنصاف والمصالحة في العام 2001، التي فتحت ملفات انتهاكات حقوق الإنسان،

1 تقلد شكيب بنموسى مجموعة من المهام والمسؤوليات، حيث كان وزيراً للداخلية بين العامين 2006 و 2010، ورئيساً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بين العامين 2011 و 2013، وعيّن سفيراً للمغرب في فرنسا في العام 2013، حيث جمع ما بين رئاسة اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي ومهامه كسفير. ويتولى بنموسى منصب وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة منذ 8 أكتوبر 2021.

2 من بين الشخصيات التي عُيّنَت في اللجنة إدريس جطو، الوزير الأول السابق، ورئيس المجلس الأعلى للحسابات، وأحمد رضا الشامي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إضافة إلى مصطفى التراب، رئيس المكتب الشريف للفوسفات، أكبر الشركات العامة في المغرب. كما ضمت اللجنة مختصين في الرقميات والاقتصاد والعلوم الاجتماعية، ومدراء شركات خاصة، وكتاب وفنانين.

3 النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، التقرير العام، أبريل 2021

<https://csmd.ma/documents/pdf>

والاغتيالات، والاعتقالات، والتعذيب، منذ استقلال المملكة في العام 1956. وشملت هذه الحركة الإصلاحية أيضاً المجالين الاقتصادي والاجتماعي. فعلى الصعيد الاقتصادي، أطلق المغرب ما سُمّي بـ"الأوراش الكبرى" أي تحديث البنيات التحتية من طرق ومطارات وموانئ وسكك حديدية، إضافة إلى تطوير الاقتصاد الوطني عبر خصصته وانفتاحه على الخارج، وإطلاق استراتيجيات قطاعية جديدة (في مجالات الفلاحة، والصناعة، والسياحة، والصيد البحري، إلخ). ساهم هذا الزخم الجديد في تحريك الاقتصاد المغربي، وظهور طبقة وسطى جديدة، وخلق فرص عمل للشباب. وعلى الصعيد الاجتماعي، أُطِّقَت مجموعة من المشاريع لتقليص الفوارق الاجتماعية ومحاربة الفقر والهشاشة (مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتوسيع التغطية الصحية، إلخ).

أما السلسلة الثانية من الإصلاحات فانطلقت بالتزامن مع ما سُمّي بالربيع العربي، وتحت تأثير الحركات الاجتماعية التي شهدها المغرب (خصوصاً حركة 20 فبراير). وقد وُضِعَ دستورٌ جديدٌ للبلاد في العام 2011، منح الحكومة والبرلمان صلاحياتٍ أكبر، وحدد اختصاصات الملك، وقوى سلطات هيئات الرقابة والتفتيش (التنظيم القانوني).

مع ذلك كلّه، شهدت البلاد جَوْاً من انعدام الثقة، ولا سيما إزاء المؤسسات السياسية المُنتخبة، وتباطؤاً في النمو الاقتصادي، الذي تراجع من 5 في المئة كمعدل سنوي خلال الفترة بين العامين 2000 و 2009، إلى 2,8 في المئة خلال العامين 2018 و 2019. ولم يكن الاقتصاد قادراً على خلق فرص عمل كافية لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، ولا سيما من الشباب. هذا ولا يزال مجال التنمية البشرية يعاني من نواقص كثيرة، خصوصاً في ما يتعلق بالتربية والتكوين والصحة. فوفقاً للإحصاءات الرسمية، لا يزال مستوى التعليم العام متدنّياً جداً، إذ إن ثلثي التلاميذ لا يتقنون القراءة عند نهاية السلك الابتدائي، ناهيك عن القصور في التأطير والجودة التي تعانيها الجامعات المغربية. والوضع ليس أفضل في القطاع الصحي، حيث تشير الأرقام الرسمية إلى أن 38 في المئة من السكان لا يتمتعون بتغطية صحية، وأن نصف العائلات المغربية تتحمّل وحدها مصاريف التطبيب والتداوي. أضف إلى ذلك أن التفاوتات الاجتماعية ازدادت، حيث أصبح 10 في المئة من السكان الأكثر ثراءً يملكون 11 مرّة ما يملكه 10 في المئة من السكان الأكثر فقراً. كما إن تراجع القدرة الشرائية للطبقات الوسطى ازداد نتيجة التكاليف المرتفعة لخدمات التربية والصحة، التي يقدّمها أساساً القطاع الخاص بسبب تردّي خدمات القطاع العام، وتراجع الثقة فيه.

هذه المؤشرات كلّها التي توثّقها تقارير رسمية، والتي استندت إليها اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي في عملها، كانت سبباً دفع المغرب إلى إعادة النظر في خياراته وتوجّهاته، وجعل من اللازم التفكير في أفق جديد، وإيجاد طرق أخرى لمعالجة مكامن الاختلال. فالملك محمد السادس كان أشار إلى ضرورة إعادة النظر في النموذج التنموي الوطني عند مخاطبته البرلمانين في افتتاح السنة التشريعية، في 13 أكتوبر 2017، مُنبّهاً إلى "أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية". ودعى الملك الحكومة والبرلمان، ومختلف المؤسسات المعنية، "لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد". وعاود التذكير بذلك من على المنبر نفسه بعد عام، حيث أعلن في أكتوبر 2018، عن قراره بإنشاء لجنة خاصة لتسريع وتيرة الإصلاحات، تكون "مهمتها تجميع المساهمات، وترتيبها وهيكلتها، وبلورة خلاصاتها، في إطار منظور استراتيجي شامل ومندمج؛ على أن ترفع إلى نظرنا السامي، مشروع النموذج التنموي الجديد، مع تحديد الأهداف المرسومة له وروافد التغيير المقترحة، وكذا سبل تنزيله".

مقاربة عمل اللجنة

اختارت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، منذ انطلاق أعمالها في نوفمبر 2019، ألا يكون تقريرها مجرد خلاصة عمل خبراء مختصين في مختلف مجالات التنمية، بل أن يجري أولاً الاستماع إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين، والجهات الفاعلة السياسية والاقتصادية والمؤسسية.

من أجل تفعيل هذه "المقاربة التشاركية" كما أسمتها اللجنة، دعت هذه الأخيرة جميع الأحزاب، والنقابات، والتجمّعات المهنية، وممثلي المجتمع المدني، من دون أيّ إقصاء، إلى المشاركة في جلسات استماع مع رئيس اللجنة وأعضائها، بُتُّ بعضها مباشرةً على منصات التواصل الاجتماعي. ولتبت الدعوة الأطراف المذكورة كافة ما عدا حزب النهج الديمقراطي (وهو من اليسار الراديكالي، ويقاطع أيضاً المشاركة في الانتخابات). وعمدت اللجنة في هذه الجلسات إلى جمع الملاحظات والمذكرات الشفوية والمكتوبة، ودام النقاش أشهراً قبل أن تنكبّ اللجنة على صياغة تقريرها.

فضلاً عن ذلك، أجرت اللجنة زيارات ميدانية إلى مختلف أرجاء المملكة للالتقاء بالمواطنين والاستماع إليهم. كما نظّمت لقاءات مع خبراء وباحثين أجانب من مختلف الدول للاستئناس بخبراتهم وتحليلاتهم، والاعتماد عليها في صياغة التقرير. بيد أن انتشار وباء كوفيد - 19 حدّد من تفاعل اللجنة وخروجها إلى الميدان، فاعتمدت تماماً على الوسائل الرقمية والتفاعل عن بُعد. فإضافة إلى التفاعل اليومي مع المغاربة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أطلقت اللجنة منصّة رقمية بثلاث لغات لتلقّي مساهمات المواطنين وأفكارهم.

تمكّنت اللجنة بفضل هذه المقاربة من الالتقاء بما يزيد عن 9 آلاف و 700 شخص بصفة مباشرة وحضورية، وتنظيم 1600 جلسة إنصات. وتلقّت اللجنة أكثر من 6 آلاف و 600 مساهمة مكتوبة، 270 منها مباشرة، و 350 عبر المنصّة الرقمية، في حين وصل عدد التفاعلات على الفيسبوك إلى أكثر من 1،5 مليون تفاعل.

وضمّنت اللجنة تقريرها النهائي مقتطفات مما سمعته من المواطنين، حيث أشادوا بالمكتسبات التي أحرزها المغرب، ولكن عبّروا أيضاً عن مخاوفهم بشأن المستقبل، وعن تلاشي الثقة في قدرة المؤسسات على السهر على الصالح العام، وانتقدوا النخبة السياسية والاقتصادية، والفئات الاجتماعية الميسورة، معتبرين أنهما أفادتتا من امتيازات غير مُبرّرة، وأنهما غير حريصتين على مستقبل المغرب. كذلك ضمّنت التقرير النهائي ملحقاً كاملاً عن نتائج عملية الإنصات إلى المواطنين وممثلي المؤسسات، رُفِعَ إلى الملك للاطلاع عليه.

وكان ثمّة لقاء مستمرّ مع الصحافة، وانفتاح على وسائل الإعلام، طوال عمل اللجنة، الأمر الذي يفسّر التغطية التي حظيت بها أعمال اللجنة من قبل الإعلام المغربي. فقد نُشِرَت وبُنِت 16221 تغطية صحفية ما بين يناير وأكتوبر 2020، خُصّصت لمناقشة عمل اللجنة.

معوقات التنمية في المغرب وفق تشخيص اللجنة

بعد أكثر من عام ونصف العام من العمل، وضعت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي تقريرها، وسلّمته للملك محمد السادس. وقد تبيّن بحسب التقرير أن أربع عقبات رئيسية تكبح النمو الاقتصادي والاجتماعي في المغرب. تلخّص هذه العقبات في ما يلي:

1. غياب رؤية استراتيجية شاملة وبعيدة المدى للمغرب، تتبنّاها الجهات الفاعلة كافة في مجال التدبير العمومي، بأدوار ومسؤوليات واضحة ومحدّدة، تجعل كل طرف يتحمّل مسؤوليته. لقد لاحظ التقرير أن المغرب لا يتوقّر على "مرجعية استراتيجية على الأمد الطويل تتيح تحديد الأهداف ذات الأولوية وتعبئة الوسائل الضرورية لبلوغها وضمان انسجام السياسات العمومية". فوفقاً للجنة، يستمر هدر الجهود مع غياب هذا الانسجام العام، الأمر الذي يؤدي إلى تنفيذ الإصلاحات من دون أيّ تنسيق بين المعنيين. كذلك يرى واضعو التقرير أن غياب الانسجام يتجلّى في ضعف تحديد الأولويات الخاصة بالاستراتيجيات وبرامج تنفيذها، وفي عدم أخذ الموارد المتاحة والقدرات الحقيقية للجهات الفاعلة بعين الاعتبار. يشير التقرير أيضاً إلى وجود مناطق رمادية في ما يتعلّق بتوزيع المهام والمسؤوليات، والفصل بين ما هو استراتيجي وما هو تنفيذي، مع أن الدستور يحدّد ذلك كلّهُ. وهذا الأمر يطرح قضية الترجمة الفعلية لمضامين الوثيقة الدستورية.

2. **تعثر التحول الاقتصادي بسبب ضعف تقنين الاقتصاد**، ما يحدّ بحسب التقرير من قدرة المستثمرين الجدد ذوي روح المبادرة والابتكار على إضفاء قيمة مضافة. وتوضح اللجنة أن الريع يحول دون إمكانية تحقيق التحول الاقتصادي، في ظلّ تحفيزات اقتصادية غير مبرّرة، والحرص على تغليب المصالح الخاصة على حساب الصالح العام. فضلاً عن ذلك، يبيّن التقرير أن القوانين التنظيمية للاقتصاد الوطني لا تشجّع على المجازفة، في ظلّ وجود عراقيل تقف في وجه الفاعلين الجدد. على سبيل المثال، يشير التقرير إلى كلّ من الحواجز المسطرية المعقّدة، والاتفاق الضمني في ما بين الجهات الفاعلة الاقتصادية المهيمنة على بعض القطاعات للاستفادة من رُخصٍ وتسهيلاتٍ وامتيازاتٍ في بعض المجالات، على أنه نموذجٌ عن الممارسات والأعباء التي تقيد المنافسة، وتكبح الاستثمار في المغرب. كذلك ركّزت اللجنة على الدور السلبي الذي يؤديه القطاع غير المهيكل، الذي لا يخضع لأيّ قانون، في هدم أيّ مسعى إلى خلق القيمة، وفي منع المنافسة الشريفة والشفافية من أن تكون معياراً للنجاح والتفوق.

3. **قدرة القطاع العام المحدودة على وضع التصوّرات وتنفيذها**. ويعود سبب ذلك إلى أن الإدارة العمومية تفتقد إلى عامل التحفيز، ناهيك عن أنها ليست جاذبة للكفاءات، وأن عملها يبقى مُوجَّهاً باعتبارات ترتبط بالميزانيات المُقرّرة لها، على حساب الوصول إلى أهداف ونتائج ملموسة، يكون لها وقعٌ على جودة ما يُقدّم للمواطن من خدمات. ويلفت التقرير أيضاً إلى غياب ثقافة المبادرة والريادة وحسن الأداء في الإدارات العمومية، وهيمنة ثقافة الامتثال، ما يولّد إحباطاً لدى الكوادر الإدارية، ويشجّع المسؤولين على الاستعانة بالخبرات الخارجية لإعداد الاستراتيجيات وبرامج التنمية. إضافةً إلى ذلك، يركّز التقرير على ضعف التنزيل الترابي للسياسات العمومية، حيث تكتفي الجماعات الترابية بتطبيق القرارات الصادرة عن المركز، بدل أن تتخذ من تلقاء نفسها القرارات التي تتناسب واحتياجاتها وخصوصيتها.

4. **شعور المغاربة بضعف الحماية**، وبالريية والإحباط، نتيجة ثقتهم الضئيلة في القضاء، وعبء البيروقراطية، وشدة تعقيد الإجراءات التنظيمية، ومحدودية الطرق التي تسمح بمشاركة المواطنين، إضافة إلى الفجوة بين النصوص القانونية وتطبيقها. في هذا الإطار، يسرد التقرير مجموعة من المشاكل التي تشوب القضاء في المغرب، والتي تساهم في إضعاف الثقة في هذا الجهاز، مثل الأجال الطويلة للبتّ في الملقّات، ونقص الكفاءات، وضعف الشفافية، والقصور على مستوى السلوك والأخلاقيات، إلخ. ويوضح التقرير أن هذه العقبات هي أيضاً نتيجة التصوّرات التي ترى أن المراقبة المنهجية والإدارة المركزية أفضل نمط لتدبير التنمية، وأن الأطراف الأخرى المُساهمة في التنمية، بما فيها المواطنون، والشباب، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ليست شريكاً يُعوّل عليه، وأن التقاليد تتعارض مع التقدّم وواقع المجتمع.

يضيف التقرير أن ثمة سياقاً عالمياً يزيد من وطأة الاعتلالات المذكورة، لما يحمله من تحولاتٍ تنطوي على مخاطر ينبغي أن يتصدّى لها المغرب باستباقها والاستعداد لها. وعلى المغرب حتى أن يستغلّ الفرص التي تتيحها هذه التغيّرات، ومنها: ظهور جغرافيا جديدة للنمو الاقتصادي، في ظلّ الاختزال الذي من المتوقع أن تشهده سلاسل القيمة العالمية؛ والتحولات التكنولوجية المتسارعة في العديد من المجالات، التي تضع رأس المال البشري، والقدرات ذات الصلة، والتطوير والابتكار، في صلب الأولويات التنموية؛ والتحول العميق والجوهري في مشهد الطاقة العالمي، في ظلّ التطور الكبير الذي تشهده الطاقات المتجدّدة؛ وتزايد المخاطر المرتبطة بانتشار الأوبئة، على غرار ما خلّفته جائحة كوفيد - 19 من آثار على المغرب؛ وتفاقم آثار التغيّرات المناخية، خصوصاً على الموارد المائية والتنوّع البيولوجي، وما يترتّب عنها من مخاطر.

وبالنظر إلى هذه المعطيات كلّها، تنذر اللجنة بأن التغيير أصبح ضرورة ملحة، وأن إبقاء الوضع على ما هو عليه لم يعدّ ضامن استقرار، بل صار يهدّد بالتراجع إلى الخلف.

أربعة خيارات استراتيجية من أجل التغيير

للخروج من الوضع الحالي، وتجاوز معوقات التنمية التي ذكرها التقرير، اقترحت اللجنة التركيز على ضرورة تبني خيارات استراتيجية جديدة، وذلك تارةً بتعزيز المكتسبات التنموية التي تم تحقيقها، وطوراً بالتخلي عن الأنماط السابقة، وما يتطلبه ذلك من تغيير عميق في العقليات والتصورات.

وتتمثل هذه الخيارات الاستراتيجية في ما يلي:

1. **تغيير الاقتصاد المغربي كي يصبح أكثر دينامية**، وجعله أكثر تنوعاً وتنافسية، وقادراً على خلق القيمة المضافة وفرص العمل اللائق، وعلى توفير الموارد لتمويل الاحتياجات الاجتماعية، ومؤمناً سيادة المملكة في بعض المجالات. تحقيقاً لهذا الهدف، أوصت اللجنة بتوجيه الاستثمار نحو الأنشطة المنتجة، من خلال وضع إطار تحفيزي ملائم يتم فيه الدفاع عن المقاول والمقاول، ويوفر بيئة مناسبة للأعمال، تكون منفتحة وآمنة وقادرة على استشراف التغييرات، وخاضعة في الوقت نفسه لأنظمة ومساطر مبسطة، مع استقلالية في التنظيم القانوني (التقنين). من الضرورة بمكان أيضاً تحسين تنافسية المملكة، عبر تقليص التكاليف الخاصة بالطاقة واللوجستيات، عن طريق إجراء إصلاحات عميقة وجوهرية في هذين القطاعين، وضمان توزيع عادل لثمار النمو الاقتصادي. والهدف من هذا كله هو تطوير الاقتصاد المغربي من "اقتصاد يتسم بقيمة مضافة ضعيفة، وإنتاجية منخفضة مع أنشطة ريعية ومحمية، إلى اقتصاد يتميز بتعدد الأنشطة وبالتنافسية"، ويكون قائماً على "نسيج مكثف من المقاولات القادرة على الابتكار والمرونة"، بحسب ما جاء في التقرير.

2. **تعزيز قدرات رأس المال البشري، وتهيئته للمستقبل بصورة أفضل**، من خلال تأهيل قطاعي الصحة والتعليم العامين لأداء مهامهما على النحو المطلوب إلى جانب شريكهما في القطاع الخاص. يتضمن هذا الخيار مقترحات من أجل إنجاز إصلاحات في منظومات الصحة، والتربية والتعليم العالي، والتكوين المهني. فحراً على تمكين جميع المواطنين من الاستفادة بشكل عادل من خدمات الصحة والتعليم، يوصي التقرير باعتماد مقاربة جديدة يركز فيها التدبير على جودة الأداء، وتحديد الأهداف، مع تولي المجالات الترابية المعنية مهمة التنفيذ، وتوسيع هامش استقلالية المؤسسات التعليمية والجامعات والمراكز الاستشفائية، وإخضاعها لتقييم دوري. الهدف المتوخى وفقاً للجنة هو وضع نظام صحي ذي جودة قادر على تحمل الأزمات الصحية المقبلة عبر آليات الوقاية والإنذار، ومن خلال إنتاج لقاحات وأدوية أساسية. كما لا بد من إرساء نظام تعليمي يشدد على تمكّن التلاميذ من التعلّات الأساسية، ويقوي "حسهم المدني وتشبثهم بثوابت الأمة".

3. **توفير فرص الإدماج للجميع، وتقوية الرابط الاجتماعي عبر إشراك المواطنين**، ولا سيما الشباب، وتطوير روح الاستقلالية والاعتماد على الذات لديهم، ليكونوا بذلك فاعلين في تنمية ذواتهم، وتطوير اقتصاد بلادهم. وفي هذا الصدد، توصي اللجنة بتعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر هشاشة وفق مبادئ المساهمة العادلة، وتكريس مبدأ المساواة بين الجنسين بشكل واضح، و"تعبئة التنوع الثقافي في المغرب كرافعة للانفتاح والحوار والتماسك" بين مكونات المجتمع، وكشاهد على العمق التاريخي للبلاد.

4. **جعل المجالات الترابية، باعتبارها موضعاً لترسيخ التنمية، أكثر استدامةً وقدرةً على كسب رهاناتها، وأكثر اتصالاً بمحيطها**. ولهذا الغرض، يشدد التقرير على تطوير النقل؛ وتحسين إطار العيش عبر سكن يلبّي معايير الجودة؛ وتوفير خدمات القرب؛ وتحويل الكفاءات إلى الجهات الترابية، بدل تجميعها في المركز، لتصبح فاعلة في تطبيق السياسات العمومية في فضاءها المحلي؛ وضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية وتأمينها، وعلى رأسها الموارد المائية، حيث تم التأكيد على إصلاح قطاع الماء، وترشيد استخدام هذا المورد الحيوي الذي يزداد ندرةً في المغرب.

ولمواكبة هذه الخيارات الاستراتيجية، يقترح النموذج التنموي مجموعة من التدابير الملموسة والمحدّدة، وعداداً من المشاريع العملية في مجموعة من القطاعات (الطاقات المتجدّدة، والتدبير غير التقليدي لموارد المياه، والمنصّات الرقمية، والإنترنت عالي السرعة، وتطوير النقل واللوجستيات، وسوق الرساميل وتمويل الاقتصاد، وثنمين المنتجات التي تحمل علامة "صنع في المغرب"، وقطاع التكوين والبحث، والحماية الاجتماعية، والثقافة، وإدماج الشباب). وقد أضافت اللجنة إلى التقرير ملحقاً تفصلياً يوضح الخطى والإجراءات العملية التي يجب اتّباعها للقيام بهذه الإصلاحات القطاعية، مع أن رئيس اللجنة، شكيب بنموسى، كان يصرّح دائماً بأن عمل فريقه ليس خارطة طريق لإصلاحات قطاعية، بل فلسفة ومنهج عملٍ شمولي من أجل التغيير.

حدّدت اللجنة العام 2035 أفقاً لتحقيق هذا الطموح، وسطّرت أهدافاً محدّدة، من بينها مضاعفة الدخل الوطني لكل فرد؛ وتمكين 90 في المئة من التلاميذ من استيعاب ما يتلقّون في المدرسة عند بلوغهم السلك الابتدائي؛ وتخفيض مستوى التشغيل غير المهيكّل بـ20 في المئة؛ ومضاعفة نسبة مشاركة النساء في الحياة السياسية والاقتصادية؛ والوصول إلى نسبة 80 في المئة من رضا المواطنين عن الإدارة والخدمات العامة.

رافعات تحقيق التنمية

لتحقيق التحوّلات الهيكلية التي يوصي بها التقرير، أخذت اللجنة في الاعتبار الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية، لأنّ لا يكون تفكيرها حبراً على ورق. فرأى التقرير أن من اللازم التركيز على خمس رافعات أساسية لإطلاق النموذج وتفعيله، وهي:

1. **التكنولوجيا الرقمية بوصفها أداة أساسية للتغيير والتنمية** تساهم في تعزيز الثقة بين المواطنين والمقاولات والدولة، عبر جعل العلاقة بينهم أكثر شفافية وانسيابية. من شأن هذه التقنيات أن تيسّر الوصول إلى الخدمات العامة، وأن تقلّص بالتالي الرشوة والفساد والتفاوتات بين المناطق الترابية. فغاية هذه الرافعة مدّ جسور التواصل بين المغاربة وبلدهم، وتقريب المعلومة إليهم. كما إنها تساهم في "تحمل المسؤولية من قبل مختلف المتدخلين تجاه الرأي العام". وتحقيقاً لذلك، يبيّن التقرير بتفصيل الخطوات اللازمة لتعبئة الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية.
2. **بناء جهاز إداري متجدّد وعصري يعمل بتفانٍ لخدمة المصلحة العامة.** في هذا الإطار، يشير التقرير إلى ضرورة خلق جيل جديد من الإدارة العمومية، والمؤسسات والمقاولات العمومية، يهتمّ بجودة الأداء والنتائج، ويخضع للمساءلة. ويشدّد التقرير أيضاً على جعل الوظيفة العمومية العليا، على المستوى الوطني والمحلي، أكثر جذباً للكفاءات، وتمكينها من اتّخاذ المبادرة من دون التقيّد بهاجس الخوف من المخاطرة وأخذ القرار.
3. **اعتماد آليات تمويل متعدّدة ومبتكرة، تكون على مستوى الطموحات المُعلن عنها في النموذج التنموي الجديد، وتضمن مصداقية الرغبة الحقيقية في التغيير.** وفي هذا السياق، يوضح التقرير أن توفير الموارد يجب أن يصبّ في مصلحة رأس المال البشري والإدماج، ويُمْكّن من إطلاق دينامية اقتصادية جديدة. وفي إطار البحث عن مصادر جديدة للتمويل، تقترح اللجنة إعادة هيكلة بعض المؤسسات الاقتصادية العامة في المغرب، لتحويلها إلى شركات مجهزة الاسم ومستقلّة، وذلك عبر إجراء تقييم أفضل لممتلكاتها، وفتح رأسمالها، كلما أمكن ذلك، للمساهمات العمومية من أجل تمويل التنمية. هذه العملية المُقترحة ستجرى بالتزامن مع بعض الإصلاحات في قطاعات اقتصادية رئيسية، لتمكين المواطنين من الحصول على خدمات جيدة بتكلفة أقلّ، وتقوية تنافسية البلاد. ويوضح التقرير ضرورة إجراء الإصلاحات بغية الانفتاح على الاستثمارات الخاصة، في ظلّ مؤسسات تقنينٍ مستقلّةٍ تعمل بأعلى المعايير الدولية، وتسمح بتقديم إطار حوكمة قادر على طمأنة المستثمرين وجذبهم.

4. التركيز على دور المغاربة المقيمين في الخارج، وتعبئة الكفاءات التي يتمتعون بها. وفي هذا الإطار، أوصت اللجنة بانتهاج مقاربات جديدة أكثر جاذبية للاستفادة من مغاربة العالم ذوي المؤهلات العالية في القطاعات المتطورة (التكنولوجيات الجديدة، والطاقات البديلة، إلخ). وذكر التقرير أيضاً ضرورة الاستفادة من المغاربة في الخارج كوسيلة لتعبئة رؤوس الأموال، وترويج المنتجات والخدمات المغربية.
5. الانفتاح على العالم، والمساهمة في الإشعاع الإقليمي للمملكة، والاستفادة من موقع المغرب بصفته نقطة عبور وتلاقح بين الثقافات، من أجل بناء وتعزيز شراكات دولية تساهم في نمو المغرب وتقدمه.

آليات المراقبة والتتبع

بخلاف مجموعة من التقارير السابقة التي وضعتها لجان عدّة ذات طابع رسمي، اقترحت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي آليات لتتبع تطبيق النموذج التنموي الجديد، وتقييم آثاره على السياسات العمومية المتبعة. هذه الآليات هي:

1. **وضع ميثاق وطني للتنمية** يكون بمثابة لحظة توافّق حول طموح واحد ومرجعية واحدة، ويلتزم به الفاعلون كافة في مجال التنمية (الأحزاب السياسية، والمؤسسات الدستورية، والقطاع الخاص، والشركاء الاجتماعيين، والمجالات الترابية). تقترح اللجنة أن يعتمد الجميع هذا الميثاق بشكل علني، وأن يكون التزاماً سياسياً أمام الملك وأمام الأمة. ويرمي الميثاق أيضاً إلى إرساء الشروط الضرورية لفهم الخيارات الكبرى للتنمية في المغرب على المدى المتوسط والبعيد. بعد أسبوعين على رفع التقرير العام إلى الملك محمد السادس، أجرى شكيب بنموسى لقاءات عدّة مع الأحزاب، والنقابات، والتجمّعات المهنية، وممثلي الجهات، بغية إعداد الميثاق وتحديد مضامينه بتوافق مع الجميع، وإصداره في أقرب وقت.
2. **وضع آلية مراقبة وتتبع** تحت إشراف الملك، لمتابعة تطبيق النموذج، والدفع بالأوراش الاستراتيجية قدماً، ودعم قيادة التغيير. تسهر هذه الآلية على الانسجام العام والتناسق في وضع الاستراتيجيات، كما تدفع بالإصلاحات التحولية قدماً، وتضع الفاعلين أمام مسؤولياتهم.

التفاعل مع التقرير

بعد نشر التقرير العام، شهد المغرب نقاشاً حول مضامينه ومقترحاته بين مرحّب ومنتقد. فكان الاتجاه العام، ولا سيما لدى الأحزاب السياسية، والنقابات، والهيئات المهنية والمجتمعية، إيجابياً ومُرحّباً بما جاء في التقرير، خصوصاً بعد التنويه الذي حظي به من المؤسسة الملكية، والدعوة إلى التفاعل معه. وبعد نشر التقرير مباشرة، أجرى رئيس اللجنة، شكيب بنموسى، لقاءات مع هذه الأطراف لشرح فحوى التقرير، والإجابة على الملاحظات والانتقادات، والإعداد للميثاق الوطني من أجل التنمية.

أما على المستوى الإعلامي، فكان التقرير على رأس اهتمامات الصحافة الوطنية، حيث حُصص ما يزيد عن 2554 مادة إعلامية للحديث عنه خلال الأسبوع الذي أعقب نشره. وكان التجاوب معه إيجابياً عموماً، إذ جرى التنويه بطريقة عمل اللجنة، والجرأة التي تطرقت بها إلى مشاكل البلاد. فقد رأى البعض أن هذا التقرير أملاً جديداً لمتابعة مسيرة التقدّم في بعدها الوطني والجهوي، وإدماج جميع المغاربة بدون استثناء في هذه المسيرة، ودعوة الجميع إلى المشاركة في بناء مغرب الغد⁴ واعتبر آخرون أن اللجنة نجحت في تشخيصها، واقترحت الخطوط العريضة للطموح من أجل التقدّم، مستخدمةً في ذلك خطاباً ينهل أحياناً من قاموس المعارضة⁵.

4 الاطلاع مثل على جريدة الأحداث، 27 مايو 2021.

5 "نموذج تنموي بنكهة المعارضة"، هسبريس، 27 مايو 2021، <https://www.hespress.com/-828431.html>

لكن على الرغم من هذا التجاوب الإيجابي عموماً، سادت التساؤلات والتخمينات خصوصاً حول تطبيق ما جاء في التقرير، وقدرة الفاعلين السياسيين على تطبيق مضامينه على الأرض. فقد كان ثمة خشية من أن يوضع التقرير على الرفوف، ويبقى حبراً على ورق. وكان التخوف الأساسي الذي عير عنه العديد من المراقبين مرتبطاً بضعف النخب السياسية والحزبية الحالية، ومسؤوليتها المباشرة عن الانحرافات التي أشار إليها التقرير، وعجزها المحتمل عن مباشرة الإصلاحات اللازمة لتقويم الاختلالات، وتبني سياسات جديدة كفيلة بتحسين الوضع الحالي.

وقد جاءت الانتقادات بوجه خاص من المعارضة غير البرلمانية (جماعة العدل والإحسان، والنهج الديمقراطي)، وجمعيات مدنية، وأساتذة جامعيين، عابوا على التقرير مجموعة من الأمور يمكن إجمالها في ما يلي:

- تغيب المدخل السياسي للإصلاح، وخصوصاً الدعوة إلى تغيير جديد لدستور البلاد؛
- عدم القدرة على تجاوز بعض الخطوط الحمراء، على الرغم من طلب الملك من اللجنة عرض الحقيقة ولو كانت قاسية؛
- تغليب الطابع التقني في صياغة التقرير وإعداده؛
- تقوية المؤسسة الملكية في المغرب على حساب الأحزاب والجهات الفاعلة السياسية.

خاتمة

شهد المغرب انتخابات تشريعية وجهوية ومحلية في 8 سبتمبر 2021، تمخّضت عن انتصار ثلاثة أحزاب جاءت في المراتب الأولى (التجمع الوطني للأحرار، والأصالة والمعاصرة، وحزب الاستقلال)، وهزيمة حزب العدالة والتنمية، ممثّل الحركة الإسلامية في المغرب. وبموجب الدستور، عين الملك عزيز أخنوش، رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار المتصدّر للانتخابات، رئيساً للحكومة خلفاً لسعد الدين العثماني (حزب العدالة والتنمية). وشكّلت الأحزاب الثلاثة تحالفاً لتشكيل الحكومة، وتقاسمت في ما بينها رئاسة الجهات وعموديات المدن الكبرى في المغرب.

طرح هذا الوضع السياسي الجديد تساؤلات حول مكانة النموذج التنموي الجديد، وعلاقته بالبرنامج الحكومي والوعود التي أعطتها الأحزاب للناخبين، ومدى التكامل أو التعارض بين هذا كله. جاء الجواب أولاً من الملك أثناء خطابه أمام البرلمان الجديد، حيث ذكّر محمد السادس بأهمية هذا النموذج الجديد معتبراً أنه "ليس مخطّطاً للتنمية، بمفهومه التقليدي الجامد، وإنما هو إطار عام، مفتوح للعمل، يضع ضوابط جديدة، ويفتح آفاقاً واسعة أمام الجميع"، ومؤكداً على دور الحكومة في تطبيق المخطّط وإيجاد الإمكانيات الكفيلة بتطبيقه. هذا التأكيد أتى في ما بعد على لسان عزيز أخنوش، رئيس الحكومة، أثناء تقديمه البرنامج الحكومي أمام البرلمان، حيث التزم بتفعيل مضامين النموذج التنموي الجديد. ولفت في تصريحه إلى مجموعة من الإجراءات والأولويات التي سطرها التقرير العام للجنة. من الناحية السياسية، فُسّر إعطاء حقيبة التعليم والتربية الوطنية لشكيب بنموسى، رئيس اللجنة، على أنه إشارة إلى الرغبة الحقيقية في جعل توصيات اللجنة واقعاً، لا إبقائها مجرد تمنيات وطموح عابر.

إلى أيّ مدى إذاً يمكن الاستفادة من تجربة اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، كما جرت في المغرب، في حالة ليبيا؟

يمكن الاستفادة من هذه التجربة على الرغم من تفاوت المسارات السياسية والتاريخية، والاختلاف في أنظمة الحكم وطبيعة المؤسسات السياسية في البلدين. تضطلع الملكية في المغرب بدور استراتيجي في رسم الخطوط العريضة لمستقبل البلاد، وضمان تطبيق التوجّهات بعيدة المدى، إلا أنه من الممكن استشفاف مجموعة من الخلاصات التي يمكن للجهات السياسية الفاعلة في ليبيا الاستئناس بها كطريقة عمل وفلسفة تشاور:

- تغليب المصلحة العامة للبلاد، والقبول بالاختلاف في الآراء والتوجهات، والاستماع إلى جميع الفاعلين، وإشراكهم في إعداد خارطة طريق تصف الواقع بكل تجرّد ونزاهة، حتى لو كانت قاسية في وصفها، وكانت توجهاتها تُعارض بعض المصالح الخاصة والقنوية.
- تكليف أشخاص مشهود لهم من الجميع بالنزاهة والكفاءة والقدرة على خدمة الصالح العام، ليتولوا إعداد خارطة طريق أو نموذج شامل للبلاد، مع الحرص على التنوّع في الاختصاصات والتوجهات، ومراعاة المناصفة بين الرجال والنساء، وإشراك مواطنين يعيشون في الخارج قادرين على إغناء النقاش وجلب أفكار وطرق عمل جديدة، بفضل خبراتهم وتولّيهم مناصب عليا في الخارج.
- الالتقاء بالمواطنين في أرجاء البلاد كافة، والاستماع إليهم. فالحلول لا يمكن أن تأتي من مكاتب الخبرات، ومن اللجان المنغلقة على نفسها، والخصوصيات المحلية والاحتياجات المختلفة للسكان لا يمكن فهمها من دون استشارة أصحابها.
- الاعتماد بشكل كبير على التقنيات الرقمية، ووسائل التواصل الاجتماعي، من أجل التواصل مع المواطنين، وتلقّي ملاحظاتهم، وإشراكهم في اقتراح الحلول وجمعها.
- الانفتاح على وسائل الإعلام الوطنية والدولية، وإسدال طابع الشفافية والثقة على طريقة العمل. فمن شأن ذلك أن يسدّ الطريق أمام الأخبار الخاطئة والمغرضة، ويقلّل الشعور بعدم الثقة إزاء كل مبادرة ذات طابع رسمي.
- عرض خلاصات خارطة الطريق أو النموذج المقترح أمام الرأي العام والنقاش الوطني، للدفاع عنهما والقبول بالانتقادات والمآخذ. فالنقاش الدائم حول هذه الخلاصات والتوجهات هو أفضل طريقة لتطبيقها وإبقائها في الأذهان.

Middle East Directions

The MIDDLE EAST DIRECTIONS Programme, created in 2016, is part of the Robert Schuman Centre for Advanced Studies. It has the ambition to become an international reference point for research on the Middle East and North Africa Region, studying socio-political, economic and religious trends and transformations. The programme produces academic outputs such as working papers and e-books. It also liaises with policy makers with a wide range of policy briefs, policy report and analysis.

middleeastdirections.eu

Robert Schuman Centre for Advanced Studies

The Robert Schuman Centre for Advanced Studies (RSCAS), created in 1992 and directed by Professor Brigid Laffan, aims to develop inter-disciplinary and comparative research on the major issues facing the process of European integration, European societies and Europe's place in 21st century global politics. The Centre is home to a large post-doctoral programme and hosts major research programmes, projects and data sets, in addition to a range of working groups and ad hoc initiatives. The research agenda is organised around a set of core themes and is continuously evolving, reflecting the changing agenda of European integration, the expanding membership of the European Union, developments in Europe's neighbourhood and the wider world.

www.eui/rsc

© European University Institute, 2022. Licensed to the European Union under conditions.

Editorial matter and selection © Abdellah Tourabi, 2022.

This work is licensed under the [Creative Commons Attribution 4.0 \(CC-BY 4.0\) International license](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) which governs the terms of access and reuse for this work. If cited or quoted, reference should be made to the full name of the author(s), editor(s), the title, the series and number, the year and the publisher.

Views expressed in this publication reflect the opinion of individual authors and not those of the European University Institute.

Published by
European University Institute (EUI)
Via dei Roccettini 9, I-50014
San Domenico di Fiesole (FI)
Italy



Funded by
the European Union

This publication was produced with the financial support of the European Union. Its contents are the sole responsibility of the author and do not necessarily reflect the views of the European Union.



doi:10.2870/371035
ISBN:978-92-9466-177-7
QM-AX-22-009-AR-N